

التعديل والتجريح , لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح

مالك فقال لم يكن يرى القدر وإنما ترك مالك الرواية عنه لأنه تكلم في نسب مالك فكان لا يروي عنه وهو ثبت لا شك فيه .

وقال ابن حنبل لم يلق أحدا من الصحابة غير ابن عمر قال أبو حاتم الرازي قال علي بن المديني كان سعد بن إبراهيم لا يحدث بالمدينة فلذلك لم يكتب عنه أهل المدينة ومالك لم يكتب عنه وإنما سمع شعبة وسفيان منه بواسط وسمع منه ابن عيينة بمكة شيئا يسيرا وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب وفي الجملة إن قول يحيى بن معين إن مالكا ترك حديثه لطعنه في نسبه على ظاهره ولو تركه مالك لذلك مع رضا أهل المدينة به لحدث عنه سائر أهل المدينة وقد ترك جميعهم الرواية عنه في قول جماعة أهل الحفظ من أئمة أهل الحديث وما تقدم ذكره من أن يحيى بن سعيد الأنصاري روى عنه فيسيره جدا مثل ما يأخذ صاحب عن صاحب لأنه نظيره في السن ولعله روى عنه حديثا عرف صحته وسلامته أو لعله أخذ عنه قبل طعنه في نسب مالك ثم سافر إلى العراق وحدث هناك ولم يعلم ما أحدث بعده ورأي الجمهور أولى به والظاهر أن أهل المدينة إنما اتفقوا على ترك الأخذ عنه إما لأنه قد طعن في نسب مالك طعنا استحق به عندهم الترك وقد ترك شعبة الرواية عن أبي الزبير المكي ولا خلاف أنه أحفظ من سعد بن إبراهيم وأكثر حديثا وجرحه بأن قال رأيت زنا فأنزلت سعد في نسب مالك أعظم إنما مع ما يختص به من وجوب الحد الذي يمنع قبول الشهادة ويحتمل أن يكونوا اتفقوا على ترك الأخذ عنه لما لم يرضوا حديثه فعندي أنه ليس بالحافظ